

17 March 2009

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والثانية والثلاثين بعد الألف  
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٠ صباحاً  
الرئيس: السيد إدريس الجزائري..... (الجزائر)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٣٢ لمؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، قبل أن أقدم ضيفنا الموقر لهذا اليوم، أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد من إندونيسيا، سعادة السفير ديان تريانسياه دجاني، الذي تولى منصبه كممثل لحكومة بلده في المؤتمر. وانتهاز هذه الفرصة لكي أؤكد له دعمنا له وتعاوننا معه في اضطلاعهم بمهامهم الجديدة. وفي هذه الجلسة الأولى التي تترأسها الجزائر خلال هذه السنة، أود أن أرحب بحرارة بضيفنا الكبير، معالي وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد مراد مدلسي.

إن حضور معاليه اليوم يقيم الدليل الواضح على مدى الأهمية التي يوليها ضيفنا الموقر وحكومة الجزائر لمؤتمر نزع السلاح والتزامهما الراسخ بالسير قدماً بعمله. ونؤكد له أننا عازمون العزم كله في هذا الأمر. أود أن أشكر معاليه على لطف استعداده.

السيد مدلسي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الممثل الشخصي للأمم المتحدة، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أصحاب السعادة، السيدات والسادة الممثلون الدائمون، يسعدني كثيراً أن أحاطبكم والجزائر تتبوأ، في شخص صديق قديم، السفير السيد الجزائري، رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن وجودي بينكم اليوم هو أولاً فرصة لإعادة تأكيد تشبّث بلدي بالمثل العليا لتعددية الأطراف ومبادئها التي كانت من وراء قيام الأمم المتحدة. إنه أيضاً عربون لدعم الجزائر لمؤتمر نزع السلاح، الذي هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح. وهذه هي الفرصة السانحة للإعراب لكم عن إيمان بلادي بالعمل المتعدد الأطراف المضطلع به في هذا المنبر لتوطيد دعائم السلم والأمن الدوليين.

والجزائر، شأنها شأن كافة البلدان الممثلة هنا، مقتنعة أشد ما يكون الاقتناع بأن النهوض بالتعاون الدولي في مضمار نزع السلاح شرط أساسي لتوسيع مجالات الأمن وزيادة فضاءات الرفاه. كما أن تعهد بلدي بنزع السلاح يتجلى بشكل ملموس في قبولها بجميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وأذكر، على الخصوص، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتطبيق على الوجه الأكمل لاتفاق الضمانات الشاملة، الذي أبرمناه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هكذا، فإن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان يومئذ يسيّر دبلوماسيتنا شدد إبان أول جلسة يعقدها مؤتمر نزع السلاح، وابتداءً من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، على أن "مؤتمر نزع السلاح لن يتسنّى له أن يلعب دوراً هاماً إلا بقدر ما تبرهن الدول على الإرادة السياسية التي تظل، كما تؤكد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، العامل الحاسم لوضع تدابير نزع السلاح الحقيقية موضع التنفيذ، وأن لجنة نزع السلاح هي المحفل الذي ينبغي أن تظهر وتتجسد فيه تلك الرغبة السياسية، ذلك أنها منها وُلد المؤتمر".

ذلك النداء الموجه قبل أزيد من ثلاثين سنة ما زال موضوع الساعة في السياق الدولي الراهن الذي يطبعه العديد من التحديات التي يطررها نظام نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. وتأتي تلك التحديات لتضاف إلى مواضيع أخرى تزيد من إرهاب أمن العالم، متمثلة في تغير المناخ، والإرهاب الدولي، والجريمة عبر الوطنية، والأزمة الغذائية العالمية المتواصلة والتي تضخمها الأزمة المالية والكساد الاقتصادي. وفي هذا الصدد، من المهم أكثر من أي وقت مضى الحرص جماعيا على أن تخصص تلك الموارد المتضائلة لبقاء الشعوب، لا لهلاكها.

ويذكرنا الواقع الدولي الحالي أنه ليس باستطاعة أي بلد، مهما بلغت قوته، أن يحصن أرضه أو يصون مصالحه بقوة السلاح وحدها. فتعددية الأطراف تبقى أنسب سبيل للتوصل إلى فهم مشترك للأمن الجماعي، بغية إرساء نظام دولي أكثر استقراراً وقابليةً للتنبؤ، نظام دولي عماده ليس الحق للأقوى وإنما القوة للحق.

فما أكثر ما كان يمكن لزوال الثنائية القطبية أن تقلل من خطر الفناء، لكن التهديد النووي ما زال قائما. وهذا التهديد يحسب بعدد الرؤوس النووية التي تقارب رقم ٢٧ ٠٠٠ رأس المدهش. وإن المسألة لتشتد حدةً نظرا لما يُأتي به من عقائد نووية تدعو إلى تخفيض عتبة استعمال تلك الأسلحة.

وربما أمكن هذا التهديد، إن لم نتخذ حذرنا، أن يصدر أيضاً عن فاعلين غير الدول. صفوة القول، يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل، في شتى الأشكال، ولا سيما النووية منها، خطراً فعليا ليس حكراً على مجموعة واحدة من الدول. ومن ناحية أخرى، فإن الاصطدام مؤخرا بين ساتل عسكري وآخر مدني يعد بمثابة تذكير رمزي بالأخطار المحدقة بفعل عسكرة الفضاء الخارجي.

ولا مرأ أن تخفيضات قد أجريت أحادياً أو ثنائياً لترسانات نووية، إلا أن المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ أن المخزونات المتبقية لا تزال جد هامة وأن تلك التخفيضات قد نغصتها تطورات نوعية وسياسية أرجأت إلى أجل غير مسمى هدف نزع السلاح النووي الذي كرست له الأمم المتحدة، مع ذلك، أول قرار تصدره.

ومن نافلة القول تبرير كون الأسلحة النووية، التي تهدد بقاء البشرية جمعاء، ما زالت تحظى تلقائيا بالمشروعية، في حين أن حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية مقنن. وإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنها الجزائر، إذ يقلقها كثيرا ذلك الخطر، من حقها أن تطالب الدول النووية بحمل المسؤولية الخاصة المنوطة بها لاتخاذ تدابير ملموسة قصد التقدم صوب نزع فعلي للسلاح النووي.

وتحاشياً للخطر النووي، ما برحت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وكذا مجموعة الـ ٢١ تصرّ على ضرورة الدخول في مفاوضات في إطار برنامج

متدرّج من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية حسب جدول زمني واضح يفرضي إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية بالنسبة لنظام عدم انتشار السلاح النووي ونزعه. ولا غرو أن ذلك الصك يواجه صعوبات جدّية. وإن هذه الصعوبات من شأنها، إن هي استمرت، أن تمزّ النظام نفسه.

إننا نجدون الأمل في أن العملية الجارية للنظر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكفل في عام ٢٠١٠ بنتائج محسوسة ومتوازنة بين أركان تلك المعاهدة الثلاث، ألا وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستعمال السلمي للطاقة النووية. وسيكون ذلك خير وسيلة لتعزيز حجّية ذلك الصك القيّم.

وثمة، فضلا عن ذلك تكامل وتفاعل فيما بين تلك الدعائم الثلاثة. إنني أتمن، في هذا الخصوص، التوصية بمبادرة الصفر العالمي، التي تقول إن إزالة الأسلحة النووية هي الوسيلة الوحيدة لدوام وقف الانتشار.

وأخيراً، إن مصداقية المعاهدة مرهونة بعالميتها. وفي هذا الصدد، يشكل التجرد الإقليمي من السلاح النووي مرحلة هامة على درب نزع السلاح العالمي. ويهيجنا أن بعض الأقاليم قد تزوّدت بمعاهدات تجعلها خالية من الأسلحة النووية. وقد أسهمت أفريقيا بنصيب باعتمادها معاهدة بليندابا، التي صدق عليها بلدي ويود أن يراها نافذة المفعول.

لكن الشرق الأوسط، وهو منطقة جد متوترة، يظل محروما من ذلك النظام، رغم قرارات وتوصيات مجلس الأمن والمؤتمرين الاستعراضيين المعقودين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. فإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط كفيل بتحريك عملية السلام ويجب إذن ألا يكون رهينا باستتباب هذا الأخير. وفي هذا المضمار، نحض المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على السعي من أجل توسيع نطاق الخلو من الأسلحة النووية ليشمل تلك المنطقة.

وإن الطاقة النووية تتيح آفاقا واسعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، لا سيما في مجال أمن الطاقة. لذا، فإن الحق في الاستعمال السلمي للطاقة النووية ينبغي ألا يؤول بكيفية تقديرية أو تقييدية. ويجب أيضا ألا يؤخذ هذا الحق على أنه انتشار للأسلحة النووية أو يخلط بينه وبينها. ونحن نفهم المخاوف التي قد تثيرها هذه الإشكالية عند البعض ومقتنعون بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبقى، بولايتها ومهنتها، الإطار الصالح لضمان الطابع السلمي للبرامج النووية. وربما يقتضي الأمر تصور آليات، في نطاق تلك الوكالة، يتمّ الإجماع عليها ويكون من شأنها أن تعزز شفافية البرامج النووية.

وإننا نرحب بتصريحات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتصل باستبدال معاهدة ستارت لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي سينتضي

أجلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمعاهدة ستارت جديدة . ونرحب بالتصريحات المؤيدة لهدف نزع الأسلحة النووية، التي تعيد تأكيد صحة "الوصايا العشر". بيد أننا نرى أن تلك التدابير، ومعها تلك التي اتخذتها أحاديّ القوى النووية الأخرى، على شجاعتها وأهميتها، كان يمكن أن تكون أبعد أثراً لو صاحبته عملية للمناقشة المتعددة الأطراف. عندها تتضافر هاتان العمليتان لخلق حركية من شأنها أن توقف وتعكس التسابق على الأسلحة النووية بكل أشكاله في سبيل إزالة تلك الأسلحة إزالةً تامة لا رجعة فيها وشفافة وقابلة للتحقق.

وكما قيل من قبل في هذا الحفل، فإنه قد بات يُستبشر بآفاق التفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بفضل الإرادة السياسية التي أبداهها شركاء رئيسيون معيّنون لقبول تدابير التحقق. ونرحب بالتقدم المحرز في السعي إلى التوافق على ذلك. فمثل هذه المعاهدة ستحمل معها الشفافية وستقوّي مكافحة تسريب مجموعات إرهابية للأسلحة والمواد النووية. وفي هذا الإطار، من المهم أن تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نافذة أخيراً. ونرحب بالتطور الإيجابي المعلن عنه بخصوص بعض البلدان المنتفذة التي سيفضي موقفها لا محالة إلى ازدياد التصديق مما سيضمن بدء نفاذ ذلك الصك المهم عند الجميع.

وباتخاذ تدابير تسقط الأسلحة النووية من حساب السياسات الأمنية، سوف تبعث القوى النووية إشارة بأنها عازمة على أن تخطو نحو التزعم التدريجي بغية إزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف.

ويستوجب عدول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن خيار الذرة العسكري، في المقابل، الحصول على ضمانات من حيث استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، لكي يتم تدارك الاختلال الأمني الذي يتسبب فيه الطابع التمييزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المفروض فيه أن يكون مؤقتاً.

ويجب ألا يستبعد النظر في مجموع تلك الإشكالية القيام، في الوقت المناسب، باستنباط صك قانوني ملائم يطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في ما اختارته لنفسها ويعزز عدم الانتشار والاستقرار الدوليين.

وأخيراً، يجب أن يُخصص للأغراض السلمية استعمال الفضاء الخارجي، ذلكم التراث المشترك بين البشر. كما أن المشروع الذي قدمته الصين وروسيا، في السنة الماضية، وكذا المبادرات المتعلقة ببناء الثقة فيما يتصل بالأنشطة الفضائية، تمدّنا جميعاً بمادة جديدة للتفكير والمناقشة قصد منع السباق نحو التسليح في الفضاء.

هذا هو السياق الذي ينبغي أن توضع فيه جهود مؤتمر نزع السلاح. وقد استخف بعض الناس بعمل مؤتمر نزع السلاح بدعوى عجزه طيلة عشر سنوات عن الاتفاق على برنامج للعمل. إن في ذلك تحقيراً للمساهمة الهامة التي قدمها للبشرية مؤتمر نزع السلاح

والهيئات السالفة له. وأشار هنا، بوجه خاص، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحتفظ المؤتمر بكامل إمكاناته من حيث إيجاد حلول صائبة للمعضلات الحالية في مجال الأمن والسلام.

وعلاوة على صكوك نزع السلاح التي يتولى المؤتمر مهمة التفاوض عليها، فإنه يهدف إلى تفعيل ذلك المطمح الذي تصبو إليه شعوب الأمم المتحدة التي آلت على نفسها أن تجنب "الأجيال القادمة ويلات الحروب" مثلما ورد بالحرف الواحد في ديباجة ميثاق منظمتنا. إن من واجبنا جميعاً أن نلبي ذلك المطمح المشروع الآن ونحن يبدو علينا أننا على ذلك قادرون.

ونشاطر معالي وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، تقديره المتفائل، المغرب عنه أمامكم يوم ٧ آذار/مارس المنصرم، وقبله معالي نائب وزير دفاع الترويج، السيد إسبين بارث إيدي، ومن رأينا أن المؤتمر سيستطيع عما قريب بلوغ اتفاق على برنامج للعمل بفضل سياق دولي مواتٍ بصفة خاصة في الوقت الراهن.

وعلى كل، فبرنامج العمل الذي علينا أن نقرره معاً ليس غاية في حد ذاته؛ الأمر يتعلق بإطار للعمل الجماعي والتوافقي الذي يشكل منطلقاً للتدرج منه بولاية علينا أن نحدددها مجتمعين، إطار يناسب التفاعل في التحاور. وسيشكل ذلك البرنامج، في حد ذاته، تدبير لبناء الثقة بين الدول الأعضاء، عندما تجد فيه كل واحدة منها استجابة لشواغلها في مجال الأمن أو، على أقل تقدير، استعداد غيرها للاستماع إليها وفهمها. إن كل الدول الأعضاء تقع عليها، جماعةً وفرداً، المسؤولية عن القيام، في أقرب الآجال، بتعريف ذلك الإطار التوافقي والواقعي والموثوق، لكي تنطلق عملية وضع قرارات تستجيب لطموح "شعوب الأمم المتحدة". وفي متناول المؤتمر، ابتغاء تحقيق ذلك، فيضاً من الأفكار والمقترحات المقدمة منذ عام ١٩٩٩ والتي ينبغي إعادة مزجها وإثراؤها، حسب الاقتضاء، للتوصل إلى توافق طال انتظاره.

الخطر النووي يتهدد البشرية عن بكرة أبيها والجهود الرامية إلى مواجهة ذلك التحدي لا تم الدول وإنما، كما أسلفت، "شعوب الأمم المتحدة". وفي هذا السياق، على المؤتمر أن ينصت إلى المجتمع المدني، كما جرت العادة في إطارات حكومية دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة مهتمة بتزع السلاح. وختاماً، لا يسعني إلا أن أؤكد أن الرئاسة الجزائرية للمؤتمر ستمارس موضوعية ومهنية وستنذر نفسها للتشجيع على الوفاق بين جميع الدول الأعضاء موفقةً بين مصالح ومشاكل الكل في ميدان الأمن، ومتطلعةً إلى بلوغ توافق حقيقي في الآراء، في الوقت المناسب، تكون فيه قيمة إضافية فعلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر معالي وزير خارجية الجزائر على بيانه الهام.

أعلق الجلسة الآن وأرجو من الوفود الانضمام إلى الأمين العام للمؤتمر ووزير خارجية الجزائر في حفل وجيز يقام في الردهة الكبرى وستقدم خلاله هدية من الجزائر إلى منظمة الأمم المتحدة. وبعد الحفل، نستأنف عملنا في هذه القاعة. تعلق إذن هذه الجلسة لمدة بضع دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠؛ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** استأذنكم الآن في استئناف جلستنا العامة.

الوفود التالية مسجلة على قائمة المتكلمين اليوم: سفير أوكرانيا، السيد ميكولا نايميسكول؛ والسيد أندريي ميتسال، ممثل بولندا؛ وسفير تونس، السيد عبد الوهاب جمال.

أبدأ إذن بإعطاء الكلمة لممثل أوكرانيا، السفير ميكولا نايميسكول.

**السيد نايميسكول (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية):** أود، بدايةً، أن أرحب في المؤتمر بمعالى وزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي. أتذكر جيداً الأمنية التي عبّر عنها هذا الأخير بالأمس، وأواصل إذن كلامي بالإنكليزية.

(ثم تكلم بالإنكليزية)

السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أحظى فيها بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح خلال هذه الدورة لا يسعني إلا أن أبدأ بتهنئتك، يا سيادة السفير، على توليكم الرئاسة، متمنيا لكم كل التوفيق في هذه المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

وإنه ليسرني أن أحاطب المؤتمر في هذه القاعة الملهمة، للمرة الأولى منذ سنة ١٩٩٨، عندما حظيت بالمشاركة في أعمال المؤتمر بنفس الصفة. وإنني إذ أبصر من جديد رسوم ج. م. سيرت الجدارية البديعة أتذكر يوم ١١ آب/أغسطس، عندما قرر المؤتمر، نتيجة جهود دؤوبة بذلها رؤساء عام ١٩٩٨ والأعضاء، تحت رئاسة أوكرانيا، إنشاء لجنة مخصصة لمعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. إنني أشعر بميل التفاؤل بأن الإحراز على نتائج جوهرية ممكن هذه السنة. فكونوا على يقين من دعم وفدي لكم وتعاونهم معكم الكاملين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للتعبير عن امتناني لسلفيكم، سفير فييت نام السيد ترونغ وسفير زمبابوي السيد تشيبازيوا، على البداية السلسة لدورتنا وعلى إجراء مناقشات غير رسمية مفيدة حول بنود جدول الأعمال. إن عملكم وعمل سائر أعضاء السداسية الرئاسية يقيم الدليل على أن آلية التعاون بين الرؤساء الستة تظل تثبت صحتها وتسهم في خلق روح من التسامح، مع مراعاة مصالح كل واحد من أعضاء المؤتمر.

وبطبيعة الحال، لا يسعني إلا أن أرحب بعمل منسقي بنود جدول الأعمال، الذين لم يألوا جهداً في جعل المناقشات غير الرسمية في المؤتمر مثمرة وتفاعلية قدر الإمكان.

وإن الوفد الأوكراني يضم صوته تماماً إلى صوت الجمهورية التشيكية في ما أدلت به من بيانات باسم الاتحاد الأوروبي. ويجدو أوكرانيا أمل كبير بأن يفلح المؤتمر في مواجهة التحديات المتزايدة والتوصل إلى اتفاق على برنامج عمله ومعالجة جميع المسائل الموضوعية التي يحتوي عليها. وإننا نحتاج، أكثر من ذي قبل، إلى إعادة التصريح بالتزاماتنا بتعددية الأطراف كمبدأ رئيسي للتفاوض في مجال نزع السلاح وجدول أعمال الأمن الدولي.

وما زال المجتمع الدولي تتوعدّه التهديدات من جرّاء الخطر المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما أن تعزيز القواعد والصكوك القانونية الدولية والوطنية، في البيئة الأمنية الشاملة الراهنة، درءاً لانتشار أسلحة الدمار الشامل، يظل أولوية قصوى.

وفي حين أننا نعترف بالصعوبات المواجهة في تنفيذ المعاهدات الدولية السارية وفي إنفاذ معاهدات أخرى جديدة، وكذا المأزق الذي تتردى فيه مفاوضات نزع السلاح، فإننا نؤكد مجدداً كل التأكيد التزامنا باستبقاء مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه باعتباره المنتدى متعدد الأطراف الوحيد المتوفر للمجتمع الدولي للتفاوض على نزع السلاح.

وإلى جانب ذلك، ترحب أوكرانيا بعدد من المبادرات الهامة الحديثة المتخذة لنزع السلاح، مثل اقتراح الأمين العام السيد بان كي-مون الحماسي النقاط واقتراحات الاتحاد الأوروبي بشأن نزع السلاح النووي، وأيضاً الإسهام القيّم من طرف الدول الحائزة للأسلحة النووية وفئات من المجتمع الدولي.

ويسرنا، بوجه خاص، أن نرى أن نداء الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بهدف تخفيض ترسانة كل منهما تخفيضاً عميقاً وقابلاً للتحقق، قد جرت تليته في المحادثات المعقودة في جنيف بين وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي لافروف، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة هيلاري كلينتون.

وتعني كل تلك التطورات أن رياح التغيير المنعشة التي تهب في ميدان النوع العالمي للسلاح قد فتحت بالفعل منافذ جديدة لتحسين الفرصة قصد الارتقاء بصرح النظام الأمني الدولي الحالي وإعادة روح التوافق إلى هذه الغرفة.

وهذا يعني أنه ينبغي ألا يدخر جهد لإسناد الاتفاقات المتعددة الأطراف في هذا الميدان وزيادة فعاليتها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعدّ أوكرانيا هذه المعاهدة بأنها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتنفيذ المعاهدة المذكورة بجميع أركانها الثلاثة، التي هي عدم الانتشار ونزع السلاح وتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونواصل كذلك العمل في سبيل انضمام الجميع

إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وندعو الدول التي ليست بعد أطرافاً فيها أن تنضم إليها.

وأود أيضاً أن أكرّر الأهمية الحيوية لتعميم العمل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا على ثقة بأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيعين بشكل ملموس على تحقيق الهدف النبيل المتجسد في إقامة عالم آمن ومسالماً خال من الأسلحة النووية. وإن في منتهى الأهمية عدم الإخلال بالقواعد التي حددها هذه المعاهدة الأخيرة. وريثما تصبح نافذة المفعول، ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى. وندعو كافة الدول إلى الامتناع عن أي فعل مناف للمعاهدة وإلى أن تزيد من إظهار عزمها الأكيد بمراعاة قواعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تفي بالتزاماتها حالما يبدأ نفاذها.

وإن انتشار التكنولوجيات العصرية في العالم، ومعه نقائص النظام الحالي التي تعتور التقنين الدولي لإنتاج المواد الانشطارية، يخلقان تهديدات فعلية لها طابع إقليمي وعالمي، بما في ذلك الإرهاب. ومن المعلوم أن أوكرانيا كانت عندها ثالث أكبر ترسانة نووية. وهي، إذ تخلت عنها في عام ١٩٩٦، انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها بلداً لا ينتج الوقود النووي الخاص به وإنما يستعمل التكنولوجيات النووية لتشغيل ١٥ مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وفي هذا المضمار، نعتقد أن اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعزز بما تعزیز النظام الحالي لعدم الانتشار. وإن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيحد للغاية من حظوظ وقوع أسلحة الدمار الشامل، ومنها الأسلحة النووية، بين أيدي إرهابيين.

ومن رأينا أن الشروع في التفاوض، من غير شروط مسبقة، على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون أولى أولويات مؤتمر نزع السلاح. ومن شأن هذا التدبير أن يمهد الطريق للاتفاق على برنامج عمل المؤتمر.

وإن التقدم في نزع السلاح أمر لا بد منه للانتصار إلى الأبد على الانتشار. ولن يتأتى التقدم في محاربة الانتشار النووي من دون اتخاذ خطوات ملموسة في نزع السلاح النووي والعكس بالعكس.

وتؤمن أوكرانيا بأن ضمانات أمنية ملزمة قانوناً تعطيها البلدان الحائزة للأسلحة النووية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعزز كثيراً نظام عدم الانتشار النووي بإزالة الحوافز المقبولة ظاهرياً على السعي وراء القدرات النووية. ونشجع بشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأوكرانيا، إذ تملك إمكانات كبيرة لوضع برامج فضائية، بما في ذلك إطلاق الناقلات الفضائية، تتشبه بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة. وطبقا لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، توفر أوكرانيا الشفافية في أنشطتها الفضائية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة المشتركة بين الاتحاد الروسي والصين اللذين قدما مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. ونساند أيضا جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحسين السلامة والشفافية في الفضاء الخارجي بتنفيذ مشروع مدونة السلوك في الفضاء الخارجي. وأوكرانيا مقتنعة بأن تلك المبادرات ستساهم في المناقشات الملموسة والجوهرية بشأن مسائل تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

وقبل سنة، عرض رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨، ومنهم أوكرانيا، الوثيقة CD/1840، وهي اقتراح لبرنامج العمل، تعد إلى حد الساعة المحاولة الأجدى لتقريب مواقف أعضاء المؤتمر. ويستدل من حصيلة المناقشات غير الرسمية هذا العام أن الوثيقة المذكورة لا تزال سديدة. وفي الوقت ذاته، فإنها تمثل قاعدة جيدة للتعديل تلقى الدعم على نطاق واسع لدى أعضاء المؤتمر والمقصود منها التأسيس لعمل المؤتمر والريادة. ونحث جميع الوفود على إظهار المرونة والانضمام إلى التوافق على أساس تلك الوثيقة.

وختاماً، أود الإشارة إلى أن مساعي المؤتمر الرامية إلى تحديد عمله الموضوعي ينبغي ألا ينظر فيها بمعزل عن التحديات الحالية التي يواجهها المجتمع الدولي، كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وإن زعماء الدول ورؤساء المنظمات الدولية يعملون اليوم متعاضدين لابتكار سبل يُتغلب بها على تلك الأزمة. وأنا واثق من أن المؤتمر، بوصفه هيئة وحيدة لترع السلاح، يمكنه، باستئناف عمله البناء والقاصد إلى النتائج، أن يبعث إلى المجتمع الدولي برسالة لها قيمة أدبية ومغزى عملي إلى حد كبير.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير أوكرانيا الموقر على بيانه وأود أن أعرب عن امتناني للكلمات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى صوته في الإعراب عن عرفاني لسلفاي المرموقين، السفير ترونغ والسفير تشيبازيوا، اللذين أشاد بهما معالي وزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي في حفل الاستقبال المقام بالأمس.

أود الآن إعطاء الكلمة لممثل بولندا الموقر، السيد أندري مييسال.

**السيد مييسال (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، أود أن أعبر عن تهانتي الصادقة لكم على تسلمكم الرئاسة الثالثة لعام ٢٠٠٩ وأؤكد لكم، ومعكم باقي أعضاء السداسية الرئاسية، دعم جمهورية بولندا الكامل لكم في جهودكم من أجل تحقيق التوافق على برنامج

العمل والخروج من المأزق المحبط. وإن خبرتكم وكذا مهارتكم الدبلوماسية المسلّم بها تقييم الدليل على الجودة العالية للدبلوماسية الجزائرية.

والسبب الذي يدعوني إلى تناول الكلمة اليوم هو تقديم تقرير مؤتمر فريق وارسو للتأمل في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وقد عقد المؤتمر، المعنون "إعادة النظر في تحديد الأسلحة: عدم الانتشار وإزالة الأسلحة النووية"، في وارسو، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. واشترك في تنظيمه المعهد البولندي للشؤون الدولية ومعهد ستوكهولم لبحوث السلام. وحضر الاجتماع أربعون دبلوماسياً وعالماً وسياسياً من ١٥ بلداً، وكذا من الأمم المتحدة. ومثّل على أعلى مستوى جهاز الأمم المتحدة لترع السلاح، في شخص السفير سيرخيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ومثل مكتب شؤون نزع السلاح أمينه، السيد جيرزي زاليسكي. وتولّى القيادة الفكرية والرئاسة البروفسور آدم دانييل روتفيلد، رئيس المجلس الاستشاري في شؤون نزع السلاح لدى الأمين العام.

إننا نلاحظ، اليوم، عدداً متزايداً من مبادرات نزع السلاح النووي، يراها سياسيون بارزون من الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وأستراليا وأوروبا يمثلون آراء سياسية مختلفة. ومن ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر: مبادرة هوفر، وأيضاً لجنة إيفانز - كواغوتشي ومحفل لكسمبرغ ومبادرة الصفر العالمي، وأيضاً مؤتمر أوسلو المعني بتحقيق رؤية العالم الخالي من الأسلحة النووية، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وإن مؤتمر وارسو، ببعده الفكري وسعة مواضعه، يجري مجرى المناقشة الدائرة.

وكان المؤتمر أيضاً فرصة سانحة فريدة لاستكشاف تاريخ نزع السلاح. وأضاف ستانيسلاف كوسخيفيتش، رئيس بيلاروس المستقلة الأول، وبوريس تاراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا، وتقرير كل منهما، إضافة كبيرة إلى المعرفة المؤسسية لترع السلاح النووي واقترحا حلول فعلية للمستقبل. واسترعت انتباه المشاركين تقارير عن المفاوضات المثيرة بشأن بروتوكول لشبونة لعام ١٩٩٢، الذي ساهم في نهاية المطاف في إخلاء بيلاروس وأوكرانيا وكازاخستان من الأسلحة النووية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وفي عام ٢٠٠٩، نلاحظ عدداً من الأوقات الفاصلة في تاريخ عهد نزع السلاح. فقبل ستين سنة خلت، وفي يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٩، أجرى الاتحاد السوفياتي أول تجاربه لقنبلة نووية وتساوى مع الولايات المتحدة في قدراته على الأسلحة النووية. تلكم كانت البداية الفعلية لسباق التسلح بين القوتين.

وبعد مرور أربعين عاماً، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، كبح ذلك السباق المتكافئ باتفاق جاكسون هول المعقود بين جيمس بيكر وإدوارد شيفرنادزه، مما عبّد الطريق لاتفاق تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). واليوم، في عام ٢٠٠٩، أمام المجتمع الدولي مرة أخرى الفرصة لاتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه. إننا نرحب بإعلان جنيف الأخير الذي أدلى به كل من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الخارجية

سيرجي لافروف ومفاده أن إبرام اتفاق جديد للحد من الأسلحة الإستراتيجية في موعد أقصاه نهاية العام "هو الأولوية القصوى في العلاقات الأمريكية - الروسية". وهذا الاتفاق سيكون له أثر إيجابي بلا أدنى شك على سير ونتائج مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما تنفيذ المادة السادسة منها.

وإني، وأنا أتحدث اليوم من على هذا المنبر، أنوي تأكيد التزام بولندا الفعال في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. ولكي نكون مرة أخرى أهلاً للقيام بالمهمة، تتولى رئاسة دورة عام ٢٠٠٩ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي ستعقد في ١٣ نيسان/أبريل في نيويورك. فنحن نعتقد أن مناخ الدورة البناء والنتائج الملموسة المنتظرة ستسهم أيضاً في بلوغ حصيلة إيجابية لدورة في مناقشات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذا داخل إطار مؤتمر نزع السلاح، توجّياً في النهاية لتحقيق التوافق المنشود وبدء العمل الموضوعي.

وفي هذا السياق، إن بولندا إذ تصطف إلى جانب الرئاسة التشيكية في بيانها المدلى به يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير باسم الاتحاد الأوروبي، ترى أن الشروع بدون شروط مسبقة في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يشكل أولويتنا. ونعتقد أيضاً أن المعاهدة الجديدة يمكن أن تجهز بألية فعالة للتحقق، حالما تسمح الدراية التكنولوجية بذلك.

وفي الختام، دعوني أخبر شركاءنا بأن النسخة الإنكليزية من تقرير مؤتمر وارسو متاحة أيضاً على الشبكة. وستوزع كذلك نسخ إضافية من التقرير أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو. وستوفر وثائق المؤتمر في التذييل المرفق بالتقرير.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر النائب الموقر للممثل الدائم لبولندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

(ثم تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لسفير تونس الموقر.

**السيد جمال (تونس) شكراً، السيد الرئيس.**

(ثم تكلم بالفرنسية)

السيد الرئيس، يود وفدي أن يعبر عن مدى السرور الذي يغمره إذ تترأس الجزائر، من خلالكم، مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩، متسلمة المقاليد من رئاستين من فييت نام وزمبابوي جديرتين بالثناء.

إنني مقتنع، يا سيادة الرئيس، أن خبرتكم وسمعتكم وحكمتكم والتزامكم كلها أمور تبشّر بأن تكون أعمالنا خصبة. كما أنني، وأنا أعبر لكم عن تشجيعاتنا وتمنياتنا بالتوفيق، أود أيضاً أن أعرب عن ابتهاجي إذ حضر بيننا، عند افتتاح دورة اليوم، معالي وزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي، الذي أعاد تأكيد عزم بلاده على تيسير التوافق في المؤتمر، في وقت تكتسي فيه أعمالنا أهمية خاصة.

إن الزخم الذي نلاحظ حدوثه قد طبعه في السنتين الفارقتين حصول تطور في المناخ السائد مواتٍ لأعمال المؤتمر. فالمشاركات المتعددة لضيوف رفيعي المستوى، ومنها الزيارة الأخيرة، وللمرة الثانية، لوزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، تذكّرنا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا لكي نسعى بلا كلل أو ملل من أجل التوافق الذي هو الأمنية التي نتمناها في مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشاطر وزير خارجية الجزائر الأمنية التي نتمناها في نهاية كلمته آملاً أن توفّق الدول الأعضاء بين مصالح وشواغل بعضها البعض في مجال الأمن للتوصل، في الوقت المناسب، إلى توافق حقيقي تكون فيه قيمة إضافية فعلية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السفير الموقر، ممثل تونس، السيد عبد الوهاب جمال.

(ثم تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن أعطي الكلمة لسفير إندونيسيا الجديد، السيد ديان تريانسياه دجاني، الذي رحبنا به من قبل في مداولاتنا.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، شكراً على كلماتكم الطيبة في حقي وعلى ترحابكم الحار بي. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تطأ فيها قدمي هذه الغرفة المهيبة، اسمحوا لي أن أرحب أيضاً بحرارة بمعالي وزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي، شاكرًا إياه على ملاحظاته الأساسية المهمة التي سترشدنا يقيناً في القادم من أعمالنا. واسمحوا لي أيضاً أن أهنيئكم بدوري تهنئة حارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، متمنياً لكم كل السداد في مزاوله مهامكم. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديرنا لأسلافكم على العمل الممتاز الذي أنجزوه في توجيه أعمال المؤتمر.

إن إندونيسيا تعبر أهمية كبيرة لعمل مؤتمر نزع السلاح. ومن ثمّة، فإن طول غياب برنامج لعمل مؤتمر نزع السلاح قد تسبب في قلق وخيبة عميقين. بيد أننا علينا أن نظل نحسن الظن بتعهدات المؤتمر مستقبلاً. إنني أتمنى حقاً أن تبذل جهود ابتكارية في مؤتمر نزع السلاح كما أن المشاورات المكثفة فيما بين الدول الأعضاء ستمهد السبيل، لا محالة، للقيام بعمل أجدى في المستقبل القريب. ونعتقد، نحن في إندونيسيا، بأن المحفل المتعدد الأطراف هو المحفل الملائم للتفاوض على مسائل نزع السلاح والأمن الدولي الهامة جداً. لذا، يلزمنا جميعاً أن نعمل معاً لكي نعلي إلى أقصى حد شأن مبدأ تعددية الأطراف.

ودعوني أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم في تأدية مهامكم، وكذا التزامنا الشديد بالعمل معكم ومع سائر أعضاء المؤتمر لإيجاد السبل المؤدية إلى الدفع إلى الأمام بعمل المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير أندونيسيا الموقر على مساهمته وعلى الكلمات الرقيقة التي عرب بها للرئاسة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

(ثم تكلم بالعربية)

السيد النقري، لكم الكلمة.

**السيد النقري (الجمهورية العربية السورية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر عن عظيم ارتياحي لترؤس الجزائر مؤتمر نزع السلاح. لا شك أن في حضور معالي وزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي، وفي بيانه، انعكاساً لالتزام الجزائر بقضية نزع السلاح وتعددية الأطراف. وسيكون بيانه مصدر إلهام لنا ولعملنا؛ فهو جهر بآراء سبق لكم أن جهرتم بها من قبل وسيحفزنا في أعمالنا.

إن الأمل ليحدونا بأن عزيمتكم ووضوح القصد عندكم وحكمتكم وحنكتكم سيكون لها جميعاً وقع إيجابي على أعمال المؤتمر. وإننا لنرجو أن تفلحوا في جهودكم المتواصلة لإخراج المؤتمر من المأزق الحالي. ونحن نعرف أنكم بذلتُم كل ما في الوُسع لهذه الغاية. نتمنى لكم التوفيق ونشجعكم ونعرض عليكم عوننا ودعمنا لجهودكم في هذا الاتجاه. من جديد، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن مدى الفرحة التي تملأ جوانحي وأنا أرى الجزائر ترأس المؤتمر وأن أراكم أنتم شخصياً ووفدكم المقتدر والكفء.

**الرئيس** أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وخصوصاً على تشجيعه والكلمات الرقيقة الموجهة إلي كرئيس للمؤتمر.

لقد طلب السيد ممثل مصر الكلمة. تفضل، سيدي، لك الكلمة.

**السيد الدندراوي (مصر):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر عن تقدير وفدي لوزير خارجية الجزائر، السيد مراد مدلسي وللبيان الذي أدلى به والذي شمل نقاط معيّنة واحتوى على نصيحة رائعة ينبغي ألا تغيب عنا ونحن عاكفون على أنشطتنا أثناء انعقاد هذا المؤتمر وأيضاً فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ويطيب لنا أيضاً أن نشكركم على الهدية الكريمة وذات المغزى التي أهديتموها للأمم المتحدة، التي ستبقى خارج هذه الردهة لتذكرنا بالأهداف النبيلة التي ترمز إليها. واسمحوا، مرة أخرى، أن أقول إن وفدي مستعد لتقديم دعمه وتعاون الكاملين لكم طيلة مدة توليكم منصب رئيس المؤتمر وللعمل معكم لإخراج المؤتمر من الطريق المسدود الحالي، بالإجماع على اعتماد برنامج عمل يتيح لنا التفاوض على المسائل التي تعيننا جميعاً. ونحن واثقون من قدراتكم الهائلة ومهاراتكم

الفدّة. وأود أن أعبر عن تشكراتنا من خلالكم لسفير زمبابوي وسفير فييت نام على قيادتهما الحكيمة لعمل المؤتمر إبان الأسابيع الأخيرة.

الرئيس أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى دعمه للرئيس ولمن سبقاني في هذا المنصب في غضون الأشهر القليلة الماضية.

(ثم تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر.

السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن بدء توليكم لرئاسة المؤتمر مدعاةً للثقة وأيضاً للسرور وأنتم تزاولون هذه المهمة العسيرة. إنكم تتحلون، فيما تتحلون به من صفات، بموهبة الوضوح وأظن - هذا ظني على الأقل - أن الرأي طالح ينقصه الوضوح دائماً. إن رئاسة الجزائر هي الرئاسة الثالثة على التوالي هذا العام من طرف عضو من مجموعة الـ ٢١. وهنا، في هذا الصباح، فإن السلاسة في تصريف أعمال هذه الهيئة منذ مطلع السنة قد توضّحت. لقد أعجبتني هذه المساهمة في مؤتمر نزع السلاح، التي ساهمت بها مجموعة الـ ٢١، التي تعمل البرازيل الآن منذ فترة كمنسق لها. ووددت فقط أن أقول إن بإمكانكم أن تعولوا على الدعم الكامل من مجموعة الـ ٢١ ومن البرازيل إنجاحاً لرئاستكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل الموقر على مساهمته وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى سلفاي، اللذين يستحقانها؛ وأنا لست كذلك بعد. إنني أتطلع إلى الاستمرار في السير بالمؤتمر وصولاً إلى نتيجة متوافق عليها.

هل هناك من يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة؛ لا أرى أحداً يريد ذلك.

(ثم تكلم بالفرنسية)

أود أن أدعو المؤتمر إلى اتخاذ موقف بشأن طلب دولة غير عضو المشاركة في أعمالنا. إن الطلب، الوارد في الوثيقة CD/WP.551/Add.5 مقدم من طاجيكستان.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة تلك الدولة إلى المشاركة في أعمالنا بمقتضى النظام الداخلي؟ يبدو أنه لا اعتراض على هذا.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا ننهي أعمالنا اليوم. وستعقد الجلسة القادمة يوم الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠